البيئة الاقتصادية في الجزائر وسبل تطويرها لتطبيق معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية

The economic environment in Algeria and ways to develop it in light of the adoption of international accounting and financial reporting standards

ط.د. أميرة شايب الدراع [*]، مخبر المالية العمومية والأسواق المالية، جامعة جيجل (الجزائر)،
amira.chaibdraa@univ-jijel.dz
د.محمود كبيش، مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة جيجل (الجزائر)، m.kebieche@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام: 2023/12/30 تاريخ القبول: 2024/09/17 تاريخ النشر: 30 /2024/09

ملخص:

سلطت الدراسة التي بين أيدينا الضوء على واقع البيئة الاقتصادية في الجزائر و تطبيق معايير المحاسبة الدولية ،ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي من خلال اعتمادنا على الدراسات السابقة و تدعيمها بالدراسة الميدانية مكونة من 63 فرد ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود عدة معوقات تحول دون التطبيق السليم المعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي.

كلمات مفتاحية: معايير إبلاغ مالي دولي، بيئة اقتصادية، بيئة محاسبية، سوق مالي، اقتصاد.

تصنيفات JEL: M4 ، M40.

Abstract:

The study in our hands sheds light on the reality of the economic environment in Algeria and the application of international accounting standards. To achieve the objectives of the study, the descriptive analytical approach was used by relying on previous studies and supporting them with a field study consisting of 63 individuals. The study concluded that there

[*] المؤلف المرسل.

are several obstacles that prevent the proper application of accounting standards and international financial reporting.
Keywords: international financial reporting standards, economic environment, accounting environment, financial market, economy.
Jel Classification Codes: : M40, M41.

1. مقدمة:

لقد عرفت الجزائر كغيرها من الدول تطورا محاسبيا متفاوتا تزامن مع الإصلاحات الاقتصادية الجدري التي حدثت،والتي تمثلت أساسا في التحول من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق فطبيعة النظام الاقتصادي السائد في بلد ما يحدد وبشكل كبير شكل والهدف من المحاسبة، فالمحاسبة في الدول الرأسمالية تختلف عنها في الدول الاشتراكية، وكذا المحاسبة في الدول المتقدمة متطورة عنها في الدول النامية،ولقد تمت عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر بالتخلي عن المخطط المحاسبي الوطني pcn وتبني نظام محاسبي المالي scf، والذي بدوره حمل مجموعة من الأهداف والتعليمات والمفاهيم لعل أهمها توفير معلومات ذات مصداقية تخدم بصفة خاصة المستثمرين ، ونجاح هذا النظام مرتبط أساسا بمدى وجود البيئة الاقتصادية الملائمة ، وتعتبر هده البيئة من أهم البيئات تأثيرا في المحاسبة، فمن المهم معرفة مكونات البيئة الاقتصادية واهم العوامل المؤثرة فيها ومدى جهوزيتها لتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي، قصد القيام بالتكييف الملائم لنظامها المحاسبي مع خصائص اقتصادها ، وعليه يمكن طرح التساؤل الآتي:

ما مدى جهوزية البيئة الاقتصادية في الجزائر لتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي؟

ولتبسيط هده الإشكالية تم تقسيمها لعدة أسئلة فرعية هي:

– ما التحديات والمعوقات التي تحد من التطبيق السليم لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي؟

–ماهي الاليات والطرق لتجاوز المعوقات الاقتصادية من اجل تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي الجزائر؟

1.1 فرضيات الدراسة:

–توجد عوائق اقتصادية تحد من التطبيق السليم لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي.

–البيئة الاقتصادية قابلة للتطوير. ودلك من خلال مجموعة من الطرق والآليات التي من شانها ضمان البيئة المناسبة لتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي.

2.1 أهداف الدراسة:

تهدف هده الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة المطروحة وذلك من خلال الوصول إلى ما يلي:

– معرفة العوامل المؤثرة على البيئة الاقتصادية في الجزائر والتي من شأنها أن تحد من التطبيق السليم لمعايير الإبلاغ المالي الدولي.

–تحديد خصائص الاقتصاد الجزائري.

– معرفة أهم الآليات لتطوير البيئة الاقتصادية في الجزائر.

3.1 أهمية الدراسة:

وضعت معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي لخدمة البيئة الاقتصادية في الدول المتقدمة، وهذا ما نتج عنه إشكال كبير عند تطبيقه في الدول النامية، و لذا فأهمية الدراسة تتمثل أساسا في معرفة المعوقات الاقتصادية التي تحد من التطبيق السليم لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي وكذا معرفة خصائص البيئة الاقتصادية في الجزائر وسبل التطوير في هده البيئة من أجل مواكبة التطور الحاصل في هذه المعايير.

4.1 منهج الدراسة:

لمعالجة هذا البحث وظفنا المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال عرض المفاهيم الأساسية لعناصر موضوع الدراسة (البيئة الاقتصادية، العوامل المؤثرة في البيئة الاقتصادية) والتعمق في إبراز العلاقة مابين معايير الإبلاغ المالي الدولي والبيئة الاقتصادية، وكذا تحليل نتائج الاستبيان الذي تمت معالجته ببرنامج **spss**.

متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: والمتمثل في معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولة وجودة القوائم المالية

المتغير المستقل:مكونات البيئة الاقتصادية في الجزائر.

أدوات جمع البيانات:

المصادر الثانوية: تم الرجوع إلى الكتب والدوريات والمجلات المتخصصة والتي تبحث في موضوع الدراسة او تتضمن بيانات أو معلومات تخدم هده الدراسة.

المصادر الأولية: للحصول على البيانات الأولية ألازمة لاختبار الفرضيات تم إعداد استبانه خصيصا لهدا الغرض.

2. الجانب النظري للدراسة:

يعد الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات النامية التي طبقت النظام الاقتصادي الاشتراكي في فترة من الفترات، ما سبب تبعات سلبية مازال الاقتصاد الجزائري يعاني منها إلى اليوم، ومع التحول الذي سعت إليه الجزائر نحو اقتصاد السوق منذ بداية تسعينات القرن الماضي،لزمها القيام بمجموعة من إصلاحات كان الهدف منها إيجاد الطريقة المثلى لنقل الاقتصاد الجزائري إلى اعتماد آليات السوق بديلا عن آليات التخطيط المركزي ومن بين الجوانب التي لمسها الإصلاح المحاسبي:

- إصلاح النظام الجبائي بتبسيطه وإدراج الضريبة على القيمة المضافة
- استحداث ضرائب خاصة بالجماعات المحلية مع توسيع الأوعية وتخفيض معدلات الضريبة.
- إصلاح نظام النقد والبنوك بإعطاء الاستقلالية للسلطة النقدية في وضع وإدارة السياسة النقدية وإبعاد الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان وتمكين البنك المركزي من القيام بأدواره التقليدية لتحقيق أهدافه المنشودة.
- الاعتماد على نظام الاستثمار بإزالة القيود المفروضة عليه بتكريس مبدأ حرية الاستثمار وإزالة التمييز بين الاستثمار الوطني و الأجنبي من جهة وبين العمومي والخاص من جهة ثانية.
- منح مجموعة من الحوافز الجباية والمالية والقانونية وتبسيط الإجراءات المتعلقة به، خاصة في القطاعات خارج المحروقات من اجل زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الخام.
- إقرار مبدأ خوصصة المؤسسات العمومية كأداة للاندماج في اقتصاد السوق والتخلص من المؤسسات العمومية ضعيفة الأداء من جهة، وكأداة لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني دفعا له نحو المنافسة للحد من الاحتكار والبيروقراطية في المجال الاقتصادي (العرابي، 2012، صفحة 315).

❖ **مزايا تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي في البيئة الاقتصادية للجزائر:**

- ✓ تحسين نظامي الاتصال و المعلومات في المؤسسات.
- ✓ تأهيل مهنة المحاسبة للعمل في الأسواق المالية.
- ✓ سهولة الدخول إلى أسواق رؤوس الأموال الأجنبية.
- ✓ زيادة مصداقية أسواق رؤوس الأموال المحلية مقارنة بأسواق رؤوس الأموال الأجنبية الذي يعطى احتمالية أكبر للشراكة والاندماج.

- ✓ زيادة مصداقية القوائم المالية للشركات في الدول النامية بالنسبة للدائنين المحتملين.
- ✓ تخفيض تكلفة رأس المال للشركات.
- ✓ زيادة القابلية في فهم التقارير المالية.
- ✓ تنظيم أسواق الأوراق المالية بكل سهولة. (بكيحل، 2016، صفحة 67)
- ✓ تخفيض التأثر بالضغوط السياسية. (اوكيل، 2013، صفحة 186)

بعض العوامل الاقتصادية التي تأثر على التطبيق السليم لمعايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولي في البيئة المحاسبية في الجزائر:

يتميز الاقتصاد الجزائري بمجموعة من الظواهر المؤثرة على المحاسبة والتي تحد من تعبيرها عن الوقائع الاقتصادية داخل المؤسسات الاقتصادية ولعل أهمها ما يلي :

–درجة الانفتاح الاقتصادي: الجزائر وكغيرها من الدول النامية تستشعر خطر العولمة وإفرازاتها المتمثلة في توجه الكثير من الدول نحو الاندماج الاقتصادي لاحتلال مكانة مرموقة في الاقتصاد العالمي وتبوء مواقع تنافسية متقدمة، وفي ظل هذه الإفرازات أصبح إلزاما على المؤسسة الجزائرية مواجهة هذه المنافسة القوية والمنتظمة، والتي تؤثر على حصصها في السوق الوطنية، وتحد من توسعها وتطورها إذا لم تتوفر على قاعدة تكنولوجية متطورة تسمح لها بالتأقلم مع سرعة و وتيرة تحرير المبادلات التجارية وتغيرات البيئة الدولية الدائمة، حيث لم يعد الانفتاح يطرح كاختيار بديل بالنسبة للجزائر بل كمعطى واقعي يوجب تبني إستراتيجية تمكن من التحكم فيه للاستفادة من إيجابياته وتفادي سلبياته (طالب، 2015، صفحة 137).

–معدل التضخم: قام النظام المحاسبي الجزائري بدوره باتخاذ إجراءات محاسبية لاستبعاد أثار التضخم على القوائم المالية، إلا أنها كانت جزئية حيث اقتصرت على إعادة تقييم الاستثمارات المادية القابلة للامتلاك، ومن أهم هذه الإجراءات ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 90-103 المؤرخ في 27 مارس 1990 الذي ألزم على المؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري، القيام بإعادة تقييم لاستثماراتها المادية) القيم الأصلية و الإهتلاكات) باستخدام معاملات الضبط، ويسجل فائض إعادة التقييم في احتياطي خاص خارج الاستغلال.

كما عرف أيضا النظام المحاسبي الجزائري مراسيم تنفيذية أخرى تنظم عملية إعادة تقييم الاستمارات باستخدام معاملات مقررة من طرف وزارة المالية، إلا أنها كانت محدودة لعدم ملائمة المعاملات مع نسب التضخم، واعتبار أن التقييم يؤدي فقط إلى زيادة القيمة، إلا انه في الحقيقة توجد

بعض الاستثمارات تتعرض لنقص القيمة، وعلى هذا تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 07 -210 المؤرخ في 04 جويلية2007 ، الذي يلزم على المؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري، والتي ليست في حالة تصفية، بإعادة تقييم أصولها الثابتة العينية القابلة للاهتلاك وغير القابلة للاهتلاك، على أساس قيمة السوق أو قيمة التعويض التي يحددها خبراء مؤهلين، مع الأخذ بعين الاعتبار المدة النفعية المتبقية للأصل (جرد، 2019، صفحة 26).

-درجة نشاط السوق المالي: على الرغم من الجهود المبذولة من أجل تحسين أداء عمل السوق المالي الجزائري ، إلا أن النتائج كانت مخيبة للآمال، وبقيت لحد الساعة بورصة القيم المنقولة بالجزائر تتميز بأداء هزيل، ولم تحقق الأهداف المرجوة منها وخاصة تلك المتعلقة بتنشيط الاقتصاد الجزائري عن طريق فتح فرص استثمارية متنوعة عن طريق الشراكة.

فلحد الآن وبعد انسحاب شركة رياض سطيف ودخول شركة اليانس للتأمينات، بقيت عملية التداول محصورة على ثلاث شركات مدرجة وشركتين قامتا بإدراج أوراق مالية في شكل سندات مالية، والشركتان هما: شركة سونلغاز وشركة دحلي، وهذا ما جعل حجم تدولاها اليومية معدوما إلا في مناسبات قليلة (الجريدة الرسمية، العدد 26 للسنة 1991 ، صفحة 15).

-البورصة ودورها في الاقتصاد : كان صدور أولى التشريعات الخاصة بإنشاء بورصة الجزائر كآلية تمويل بديلة تستجيب إلى مرحلة انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق من خلال المرسومين التشريعيين 91 -169 و 91 -170 المؤرخ في 28 ماي 1991 ، حيث جاء هذين المرسومين لتقنين التعامل بما يسمى بالقيم المنقولة وحدد التشريع في هذا المجال بوضوح شروط إصدار الأوراق المالية من أسهم وسندات من قبل الحكومة وشركات المساهمة، واستكملت هذه المبادرة بصدور القانون 10-93 متبنيا إنشاء أول بورصة للجزائر التي اعتبرت شركة ذات أسهم وآلية وحيدة مخولة لإتمام كل المعاملات المالية على مختلف الأدوات المالية المصدرة (حميداتو، 2013، الصفحات 10-11).

-عامل النمو الاقتصادي: تكتسب مهنة المحاسبة مكانة عامة في الدول المتقدمة لأهميتها الكبيرة و الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية، على عكس الدول النامية والتي تعتبرها وسيلة التسجيل و الاثبات القانوني وحساب الوعاء الضريبي بالدرجة الأكبر، وفي الحقيقة فإن الترابط بين دور المحاسبة والعمل الاقتصادي وثيق جدا، حيث أن أي خلل في المحاسبة سيؤدي بالضرورة إلى حدوث نتائج اقتصادية وخيمة وهذا ما يؤثر على الجانب المالي والتي من شأنها أن تحدث فجوة في المسار الاقتصادي للبلد ككل

(التحضيتي، 2012، صفحة 1) ،ويتميز الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد ريعي، ومعدلات النمو التي يحققها مدعومة بشكل كبير من مدا خيل الصادرات النفطية، وما يمكن استخلاصه أن معدلات النمو الاقتصادي المخفضة من شأنها أن تحدث تأثير غير مرغوب بخصوص التطبيق السليم للمعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولي، وهذا حسب الدراسات التي ترى أن لمعدلات النمو الاقتصادي أثر على التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية (العرابي، 2013، صفحة 154).

بعض الانتقادات الموجهة للتوحيد المحاسبي:

وجهت العديد من الانتقادات للتوحيد المحاسبي والتي من شئنها إن تعرقل عملية التطبيق الناجح للمعايير المحاسبة الدولية نلخصها في النقاط التالية:

- تباين المستوى التعليمي بين الدول في العالم.
- اختلاف النظام السياسي سواء كان اشتراكي أو رأسمالي.
- اختلاف القانون الذي تعتمده الشركات والضرائب من دولة إلى أخرى.
- التباين الكبير في مستوى التطور الاقتصادي (الدول المتقدمة الدول النامية).
- الاختلاف والتباين في الممارسات المهنية للمحاسبة بين مختلف الدول (القاضي، 2000، صفحة 44).

3. الدراسة الميدانية:

هيكل الاستبيان:

من أجل دراسة البيئة الاقتصادية في الجزائر وسبل تطويرها في ظل تبني معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولي ias/ifrs ،تم جمع البيانات اللازمة من خلال استبيانات وتم تفريغ البيانات وتحليل النتائج المعالجة باستخدام برنامج spss 20، حيث عند اختيارنا لمجتمع الدراسة وضعنا المؤهل العلمي. والخبرة المهنية وكذا الوظيفة. وتم تحديد حجم العينة بشكل مسبق نظرا لتجاوب العديد من الموظفين مع الدراسة، حيث تم تقسيم هذا الاستبيان إلى ثلاث محاور أساسية:

- ✓ المحور الأول: شمل هذا الجزء المعلومات الشخصية للعينة تحت الدراسة (الجنس العمر. المؤهل العلمي الوظيفة الحالية الخبرة المهنية).
- ✓ المحور الثاني: ضم 8 أسئلة حول المعوقات الاقتصادية التي تحد من التطبيق السليم لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي ias/ifrs .

- ✓ المحور الثالث: ضم 9 أسئلة حول الآليات وطرق تطوير البيئة الاقتصادية لتتماشى مع التغييرات في معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي ias/ifrs.

وقد تم توزيع 80 استتابة لم يسترجع منها إلا 63 صالحة الاستعمال في الدراسة.

يتكون المقياس المقترح وهو مقياس **ليكارت** من مجموعة من الأسئلة التي تختلف يصددها وجهات النظر، مستخدمين في ذلك خمسة أنماط الإجابة (موافق،موافق بشدة،محايد،غير موافق،غير موافق بشدة)، كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم 01: مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان وأوزانها

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر:جدول من إعداد الطالبة.

ويتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي، ثم نحدد الاتجاه حسب قيم المتوسط المرجع كما يلي:

الجدول رقم 02: يمثل معايير تحديد الاتجاه.

المتوسط الحسابي	المستوى
من 1 إلى 1,79	1
من1,80 إلى 2,59	2
من 2,6 إلى 3,3	3
من 3,4 إلى 4,19	4
من 4,20 إلى 5	5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

صدق وصحة الاستبيان:

صدق الاستبيان: لقد تم عرض الاستبيان على مجموعة من الاساتدة المتخصصين في المحاسبة ولهم خبرة طويلة في هذا المجال للتحقق من صدق الأداة، طلب منهم إبداء الرأي حول الفقرات ومحاور الاستبيان، وذلك بحذف وتعديل واقتراح فقرات جديدة ومناسبة تخدم موضوع الدراسة

ثبات الاستبيان: بعد إجراء الاختبار الظاهري للاستبيان. وللتحقق من ثبات أداة الدراسة ونقصد بها إمكانية الحصول على النتائج المتحصل عليها لو تم إعادة توزيعها

عـدة مـرات تحـت نفـس الشـروط والظـروف وقـد قمنـا باسـتعمال **الفـا كرومبـاخ** ، حيـث بلغـت قيمتـه في جميـع محـاور الاسـتبيان 0,715 ممـا يعـني أن الأداة ثابتـة وصـادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

أسـاليب التحليـل الإحصـائي: بعـد جمـع المعلومـات وترميزهـا بالطـرق الإحصـائية المناسـبة باسـتخدام بـرنامج الحـزم الإحصـائية ***spss***20 .وذلـك بغيـة وضـع قاعـدة بيـانات وجـداول يمكـن الاعتمـاد عليهـا في عمليـة التحليـل ثم الاعتمـاد علـى النسـب المئويـة والمتوسـطات الحسـابية والانحرافـات المعياريـة ، بالإضـافة إلى اسـتخدام اختبـار **– T–**لعينة واحد لاختبار فرضيات الدراسة.

تحليل نتائج الاستبيان ومعالجة الفرضيات:

المحور الأول: البيانات الشخصية للمبحوثين

الجدول رقم 03: خصائص أفراد العينة المدروسة.

بالنسبة لعينة الدراسة فهي متكونة من 63 فرد من ولاية جيجل.

المتغير	البيان	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	39	61,9%
	أنثى	24	38,1%
المجموع		63	100%
الفئة العمرية	اقل من 30	11	17,5%
	من 31الى 40 سنة	28	44,4%
	من 41الى 50سنة	17	27%
	اكبر من51سنة	07	11,1%
المجموع		63	100%
المهنة	محاسبي خبير	09	27%
	محافظ حسابات	11	17,5%
	محاسب معتمد	16	25,4%

	أستاذ جامعي في المحاسبة	17	27%
	إطار مالي في مؤسسة	10	15,9%
المجموع		63	100%
الخبرة المهنية	اقل من 05 سنوات	08	12,7%
	من 05الى10 سنوات	34	54%
	من 10الى 15سنة	14	22%
	أكثر من 15سنة	07	11,1%
المجموع		63	100%
المؤهل العلمي	دكتوراه	21	33,3%
	ماجستير	23	36,5%
	ليسانس	09	14,3%
	شهادات مهنية	10	15,9%
المجموع		63	100%

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss20

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس متفاوتة، حيث نلاحظ أن نسبة الذكور في عينة الدراسة تفوق وبكثير نسبة الإناث، حيث تبلغ نسبة الذكور 61.9% وهو ما يعادل 39 ذكرا بينما بلغت نسبة الإناث 38.1% أي 24 أنثى وتؤكد هده النسبة على أنه يوجد تباين في ممارسة مهنة المحاسبة بالنسبة للجنس، أما بالنسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة على الفئات العمرية، يمكن استخلاص أن العينة الذين أعمارهم من 31 سنة إلى 40 سنة وهم من يشكلون النسبة الأكبر بالنسبة لمجمل الموظفين محل الدراسة وبنسبة قدرت ب44.40% وهو مايعادل28فردا، تليها الفئة من 41 سنة إلى 50 ثم الأقل من 30سنة وأخيرا الأكبر من 51 سنة، أما فيما يخص المستوى الأكاديمي من لهم شهادات ماجيستر ودكتوراه هم من يشكلون النسبة الأكبر مقارنة مع المؤهلات العلمية الأخرى حيث بلغت نسبة الحاصلين على شهادة الماجستير والدكتوراه على التوالي ب36.6% أي ما يعادل

23فردا و33.3% أي ما يعادل 21فردا، حيث بلغت نسبة الحاصلين على الليسانس 14.3% والشهادات الأخرى 15.9%، أغلب أفراد العينة هم محاسبين معتمدين أو أساتذة محاسبة حيث بلغت نسبتهم 25.4%و27% على التوالي، وعن الخبرة المهنية فأن أغلب أفراد العينة لا تتجاوز خبرتهم المهنية 10سنوات وبنسبة بلغت 45% أي ما يعادل 34فردا.

المحور الثاني:المعوقات الاقتصادية التي تحد من التطبيق السليم لمعايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولي:

الجدول رقم 04: الاتجاه العام لعينة الدراسة حول دراسة المعوقات الاقتصادية التي تحد من التطبيق السليم لمعايير المحاسبة IAS/IFRS.

العبارات	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
العبارة 01	02	3,17	06	9,52	07	25,39	32	50,79	16	50,79	1,01	3,86	موافق
العبارة 02	02	3,17	06	9,52	12	19,05	30	47,62	13	20,63	1	3,73	موافق بشدة
العبارة 03	02	3,17	04	6,34	11	17,46	26	41,27	20	31,75	1,07	3,92	موافق
العبارة04	01	1,59	04	6,34	17	26,98	21	33,33	20	31,75	0,91	3,87	موافق
العبارة05	01	1,59	04	6,34	12	19,05	16	25,40	29	46,03	1,33	4,38	موافق بشدة
العبارة06	01	1,59	00	00	12	19,05	19	30,15	31	49,21	0,81	4,25	موافق بشدة
العبارة07	00	00	03	4,76	06	9,52	14	22,22	40	63,49	0,77	4,44	موافق بشدة
العبارة08	00	00	03	4,76	01	1,52	47	74,60	12	19,05	0,51	4,08	موافق

المتوسط العام لمحور المعوقات الاقتصادية التي تحدمن التطبيق السليم لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي IAS/IFRS						0,93	4,07	موافق

جدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss20.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 04: أن الاتجاه العام لعينة الدراسة تركز حول الموافقة بشدة على اغلب العبارات المكونة للمحور الثاني، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا المحور 4،07 وهي تندرج ضمن الفئة الرابعة من المتوسط المرجع لمقياس ليكارت الخماسي (3،04_4،19) كما بلغت قيمة الانحراف المعياري 0،93 وهي قيمة صغيرة تدل على وجود تشتت طفيف عن القيمة المرجعية (المتوسط الحسابي 4،07) وهذا يدل على توافق وتجانس إجابات أفراد عينة الدراسة وتركزها حول موافقتهم على انه يوجد معوقات اقتصادية تحد من تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي ifrs/ias ولعل أهمها: ضعف معدل النمو الاقتصادي، ضعف نشاط السوق المالي مما أدى إلى صعوبة عملية إدراج الشركات فيه،وانعدام التعاملات المالية التي بدورها جعلت عملية الرقابة محدودة ومقتصرة على الجهات الضريبية فقط، ضعف أداء القطاع المصرفي، ضعف معدل النمو الاقتصادي وهذا ما أدى إلى أحداث اثر على الاقتصاد الجزائري، ضعف نشاط السوق المالي مما أدى إلى صعوبة عملية إدراج الشركات فيه،وانعدام التعاملات المالية التي بدورها جعلت عملية الرقابة محدودة ومقتصرة على الجهات الضريبية فقط.

اختبار صحة الفرضية الأولى:

H0:لا توجد معوقات اقتصادية تأثر وتحد من التطبيق السليم لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي ifrs/ias.

H1:توجد معوقات اقتصادية تأثر وتحد من التطبيق السليم لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي ifrs/ias.

الجدول رقم 05: اختبار Tللعينة الواحدة(one semple t-test)

للمعوقات الاقتصادية التي تأثر على التطبيق السليم لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي.

عدد الحالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة Tالمحسوبة	درجات الحرية DF	مستوى المعنوية sig
63	4.07	0.93	9.15	62	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss20

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم 05 ان قيمة T هي 9،14 اكبر من قيمة القبول 03 وهي دات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 0،05 لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1: اي انه توجد معوقات اقتصادية تاثر على التطبيق السليم لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي ias/ifrs.

المحور الثالث: الآليات المقترحة لتطوير البيئة الاقتصادية في الجزائر

الجدول رقم 05: الاتجاه العام لعينة الدراسة حول الآليات والطرق المقترحة لتطوير البيئة الاقتصادية في الجزائر.

العبارات	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
العبارة 01	01	1,58	01	1,58	07	11,11	29	36,51	23	36,51	1,18	4,05	موافق
العبارة 02	01	1,58	02	3,17	07	11,11	30	47,70	19	30,16	1,73	4,82	موافق بشدة
العبارة 03	01	1,58	04	6,40	06	9,53	24	38,0	26	41,2	2,29	4,01	موافق
العبارة04	02	3,17	01	1,58	05	7,94	25	39,68	28	44,44	1,29	4,13	موافق

العبارة05	03	4,7	01	1,58	14	22,22	25	39,68	18	28,57	1,46	3,76	موافق بشدة
العبارة06	00	00	05	7,94	14	22,22	22	34,98	20	31,75	1,35	3,81	موافق بشدة
العبارة07	00	00	02	3,17	16	25,39	14	22,22	29	46,03	1,40	4,01	موافق بشدة
العبارة08	00	00	04	6,35	08	12,7	17	26,9	32	50,7	1,38	4,13	موافق
العبارة09	01	1,58	04	6,35	01	1,58	42	66,6	13	20,6	1,12	3,89	
المتوسط العام لمحور الآليات المقترحة لتطوير البيئة الاقتصادية في الجزائر											01,37	3,96	موافق

الجدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss20.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 05 ان الاتجاه العام لعينة الدراسة يركز حول الموافقة على اغلب العبارات المكونة للمحور الثالث، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا المحور 3،96 وهي تندرج ضمن الفئة الرابعة من المتوسط المرجع لمقياس ليكارت الخماسي (3،04_4،19)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري 1،37 وهي قيمة متوسطة تدل على وجود تشتت طفيف عن القيمة المرجعية (المتوسط الحسابي

3،96) وهذا يدل على توافق وتجانس إجابات أفراد عينة الدراسة وتركزها حول موافقتهم على انه توجد آليات من شانها تعمل على تطوير البيئة الاقتصادية وهدا من اجل تطبيق معايير المحاسبة ifrs/ias بشكل سهل ولعل أهم هده الآليات إصلاح القطاع المصرفي وهذا لدوره الحيوي والفعال في الاقتصاد، كذلك تحفيز المؤسسات للدخول في البورصة وتنشيط السوق المالي لما له من أثر على نوعية المعلومات المحاسبية المطلوب نشرها في القوائم المالية.

اختبار صحة الفرضية الثانية:

H0: لا توجد طرق و آليات تعمل على تطوير البيئة الاقتصادية في الجزائر.

H1: توجد طرق واليات تعمل على تطوير البيئة البيئة الاقتصادية في الجزائر.

الجدول رقم 06: اختبار Tللعينة الواحدة(one semple t-test) لآليات وطرق تطوير البيئة الاقتصادية في الجزائر.

عدد الحالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةT المحسوبة	درجةالحرية DF	مستوى المعنوية sig
63	3،96	1،37	5،65	62	0،000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss20

يتضح من خلال الجدول رقم 06 ان قيمة T المحسوبة هي 5،65 اكبر من قيمة القبول 03، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة اقل من 0،05 وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية H0 ونقبل صحة الفرضية البديلة H1، ومنه توجد طرق واليات تعمل على تطوير البيئة الاقتصادية في الجزائر وهذا من اجل ضمان التطبيق السليم لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي ias/ifrs

4. خاتمة:

بعد تحليل البيانات واختبار الفرضيات تم التوصل الى مجموعة من النتائج خاصة بالدراسة الميدانية والتطبيقية نلخصها فيما يلي:

- ✓ البيئة الاقتصادية تأثر وتتأثر بمعايير المحاسبة ias/ifrs وهذا حسب رأي المهنيين الممارسين لمهنة المحاسبة في ولاية جيجل.
- ✓ توفير البيئة الملائمة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية ias/ifrs من شانه ان يسهل عملية الرقابة الجبائية والحد من ممارسات الغش والتهرب الضريبي.
- ✓ يعتبر إصلاح القطاع المصرفي من بين احد أهم آليات تطوير البيئة الاقتصادية لما له من دور حيوي في النشاط الاقتصادي.
- ✓ البيئة الاقتصادية في قابلة للتطوير وذلك بما يتماشى ومتطلبات التطبيق السليم لمعايير الإبلاغ المالي الدولي من خلال مجموعة من الطرق أهمها تطوير السوق المالي والقطاع المصرفي وهذا حسب رأي المهنيين و الاكاديميين الممارسين لمهنة المحاسبة.
- ✓ يعتبر تنشيط السوق المالي احد أهم الآليات لتطوير البيئة الاقتصادية لماله من تأثير على نوعية وكمية المعلومات المحاسبية المطلوبة نشرها بالتقارير المالية للشركات والمساهمة في تقييم الأدوات المالية.

- ✓ بالرغم من وجود تأييد لتطبيق معايير المحاسبة الدولية ias/ifrs في الجزائر، إلا أن الممارسين لمهنة المحاسبة يرون انه توجد معوقات تعرقل عملية التطبيق السليم للمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي لعل اهمها:

_ التنظيم الجبائي المطبق في الجزائر يعد عائقا أمام التطبيق الصحيح والشفاف لمفاهيم النظام المحاسبي المالي.

_ضعف أداء القطاع المصرفي، مما قلص حجم الممارسات المالية المتضمنة في معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي خاصة ما تعلق بالأدوات المالية والمشتقات المالية.

_ضعف معدل النمو الاقتصادي ،وهذا ما مدى إلى أحداث اثر على الاقتصاد الجزائري.

_ضعف نشاط السوق المالي مما أدى إلى صعوبة عملية إدراج الشركات فيه،وانعدام التعاملات المالية التي بدورها جعلت عملية الرقابة محدودة ومقتصرة على الجهات الضريبية فقط.

ومن خلال النتائج الخاصة بالدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات:

- ➢ ضرورة تعزيز دور السوق المالي الجزائري من خلال تبسيط عملية الإدراج فيه.
- ➢ خلق بيئة اقتصادية جيدة من شئنها ان تعمل على نجاح تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي الدولي.
- ➢ بناء نظام معلومات للاقتصاد الوطني يمثل بنكا وخزانا هاما يمكن الاعتماد عليه الدراسة مختلف الظواهر الاقتصادية والمالية والمحاسبية والاستشراف لها.
- ➢ تحسين الكفاءة في تسيير المؤسسات الاقتصادية ومحاولة إنشاء منافسة بين القطاع العام والخاص لتطوير المؤسسات.
- ➢ بعث سوق الأوراق المالية في الجزائر.
- ➢ إدخال تكنولوجيا المعلومات من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية الحاصلة.

5. قائمة المراجع:

-الجريدة الرسمية .(جوان 1991). العدد 26للسنة 1991، *الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:* الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

-القاضي حسين و حمدان مأمون .(2000) ، *المحاسبة الدولية*، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
-حمزة العرابي. (2013) .*المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق*. (أطروحة دكتوراه)كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقره بومرداس، الجزائر.
-نور الدين جرد .(2019) .*تطوير بيئة المحاسبة لتحقيق نجاح النظام المحاسبي المالي الجزائري*. (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
-دليلة طالب .(2015) . قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1980- 2012 ، *مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير* (04)،137، 109-91؛
-عبد القادر بكيحل و عاشور كتوش. (2016). المعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS بين مزايا وصعوبات التطبيق، *الأكادمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*، (15)، 70-63؛
-حمزة لعرابي .(2012) .واقع البيئة الاقتصادية وأثرها على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، *مجلة الاقتصاد الجديد*، (07)،311-326 ؛
-نسيمة اوكيل و حمزة لعرابي. (2013). النظام المحاسبي المالي لسنة 2007 بين مزايا التطبيق وتحدياته من وجهة نظر الممارسين لمهنة المحاسبة في الجزائر، *مجلة الاقتصاد الجديد* (09)، 181-202؛
-مصطفى التحضيتي. (5-4 ديسمبر 2012).المحاسبة ودورها في التنمية الاقتصادية، *المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية*، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر ؛
-صالح حميداتو وعلاء بوقفة .(2013).واقع البيئة المحاسبية في الجزائر في ظل اصلاح النظام المحاسبي، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حمة لخضر، واد سوف، الجزائر؛

ملحق رقم 01: الأسئلة التي تضمنتها استمارة الاستبيان المستعملة في الدراسة الميدانية:

المحور الأول: خاص بالمعلومات الشخصية للمبحوثين.

- الفئة العمرية:اقل من 30 سنة-من 31 سنة إلى 40 سنة-من 41 سنة إلى 50 سنة-أكثر من 51 سنة.
- الجنسّ:ذكر-انثى.
- المهنة:خبير محاسبي-محاسب معتمد-محافظ حسابات-إطار مالي في مؤسسة-أستاذ جامعي متخصص في المحاسبة.

- الخبرة المهنية:اقل من 5 سنوات–من 5 سنوات إلى 10 سنوات– من 10 سنوات إلى 15 سنة– اكبر من 15 سنة.
- المؤهل العلمي:ليسانس–ماستر–دكتوراه–ماجيستير–شهادات مهنية.

المحور الثاني: المعوقات الاقتصادية التي تحد من التطبيق السليم لمعايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولي.

يتم الإجابة على أسئلة الاستبيان من خلال مقياس ليكرت الخماسي (موافق.موافق بشدة.محايد.غير موافق.غير موافق بشدة).

- يعتبر عامل الانفتاح عاملا مؤثرا على تطور مهنة المحاسبة في الجزائر.
- التنظيم الجبائي المطبق في الجزائر يعد عائقا أمام التطبيق الصحيح والشفاف لمفاهيم النظام المحاسبي المالي.
- ضعف أداء القطاع المصرفي، مما قلص حجم الممارسات المالية المتضمنة في معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي خاصة ما تعلق بالأدوات المالية والمشتقات المالية.
- ضعف معدل النمو الاقتصادي ،وهذا ما مدى إلى أحداث اثر على الاقتصاد الجزائري.
- ضعف نشاط السوق المالي مما أدى إلى صعوبة عملية إدراج الشركات فيه،وانعدام التعاملات المالية التي بدورها جعلت عملية الرقابة محدودة ومقتصرة على الجهات الضريبية فقط.
- يعتبر معدل التضخم من العوامل المؤثرة على التطبيق السليم لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي حيث يعمل على تظليل المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية.
- ضعف دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتدخل الدولة وسيطرتها على الأنشطة الاقتصادية.
- تعتبر نسبة المديونية من احد أهم العوامل المؤثرة وبصفة غير مباشرة على السياسة النقدية من خلال تأثيرها على حجم الكتلة النقدية وكذا معدلات الفائدة، وعليه فنسبة المديونية تؤثر على التطبيق لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي.

المحور الثالث: الآليات والسبل المقترحة لتطوير البيئة الاقتصادية في الجزائر.

يتم الإجابة على أسئلة الاستبيان من خلال مقياس ليكرت الخماسي (موافق.موافق بشدة. محايد.غير موافق.غير موافق بشدة).

- تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتقليص حجم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية.
- ضرورة التعاون مع مختلف المنظمات الاقتصادية في إطار الانفتاح الاقتصادي واندماج البيئة المحلية مع الدولية.
- التنويع الفعلي لنسيج المؤسسات الوطنية بتعزيز شركات الأموال لأهميتها في تنشيط الاقتصاد والبورصة.
- أهمية إنشاء نظام معلومات متكامل للاقتصاد الوطني لقياس ودراسة مختلف الظواهر الاقتصادية واتخاذ القرارات الرشيدة.
- مواجهة ظاهرة التضخم الاقتصادي وأثرها على القوائم المالية.
- تنشيط السوق المالي لماله من تأثير على نوعية وكمية المعلومات المحاسبية المطلوبة نشرها بالتقارير المالية للشركات والمساهمة في تقييم الأدوات المالية.
- تحفيز المؤسسات للدخول إلى البورصة.
- ضرورة إصلاح وتطوير النظام الجبائي للتوافق مع مستجدات البيئة المحلية والدولية.
- العمل على إصلاح القطاع المصرفي لدوره الحيوي في النشاط الاقتصادي.